

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بـ دائرة المالية - حكومة دبي



إدراج الإمارات ضمن 16 بلداً تشملها قائمة "المتنافسون العالميون"

انضمت دولة الإمارات إلى 15 دولة أخرى مدرجة في تقرير "المتنافسون العالميون 2011" الصادر عن مجموعة بوسطن الاستشارية، والذي يختار قائمة من أكبر 100 شركة في الاقتصادات السريعة الصعود، والتي تعد بمثابة "محركات خفية" تسهم في تغيير الاقتصاد العالمي. وقالت شركة بوسطن للاستشارات في بيان صحفي أمس إن الأداء النافذ لمحركات الدفع الاقتصادي مثل موانئ دبي العالمية وطيران الإمارات واتصالات ساهم في انضمام الإمارات للقائمة. وبحسب التقرير، بدأت هذه المجموعة المكونة من 100 شركة بالتفوق على كبريات الشركات المتعددة الجنسيات من حيث التصنيف العالمي في القطاعات ذات الصلة.

تعليق

أظهر التقرير أن العائدات الناتجة عن المتنافسين العالميين بلغت 1.3 تريليون دولار أميركي في عام 2009، كما حققت تلك الكيانات القوية نمواً سنوياً بلغ 18%، وبلغ متوسط هوامشها التشغيلية 18 في المائة من عام 2000 وحتى عام 2009. خلال هذه الفترة، كان العائد السنوي على حقوق المساهمين الإجمالية للمتنافسين العالميين 17% تم إدراجها للعموم في البورصة. وفي حالة احتفاظ المتنافسين على وتيرة النمو ذاتها، فمن الممكن أن يحققوا مجتمعين عائدات بقيمة 8 تريليونات دولار أميركي بحلول عام 2020، وهو مبلغ يعادل تقريباً ما يمكن أن تحققه اليوم الشركات المنضوية تحت مؤشر ستاندرد أند بورز 500. وقال المؤسس لسلسلة تقارير "المتنافسون العالميون" توماس برادكيه إن إدراج دولة الإمارات والسعودية ومصر يعكس الأهمية الاقتصادية المتنامية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وهذه الدول على وجه الخصوص. ويعكس الرواد الاقتصاديون الشرق أوسطيون بوضوح أن المنطقة أيضاً قادرة على تحقيق التنوع الاقتصادي إلى المدى الذي يتخطى نطاق اعتمادها على مداخل النفط والغاز، كما أن متنافسي الشرق الأوسط يحققون نجاحاً في تبني نماذج الأعمال والعمليات التشغيلية الفريدة من نوعها، واكتساب القوة التقنية والقدرة على اختراق الأسواق السريعة النمو والحافلة بالتحديات الصعبة. وعلى الرغم من أن الصين والهند والبرازيل والمكسيك وروسيا لا تزال تهيمن على قائمة الدول الرئيسية، هناك بلدان في مناطق أخرى، مثل أفريقيا، بدأت بتشجيع إنشاء شركات على مستوى عالمي. ولا تزال البضائع الصناعية التي ينتجها 35 متنافساً، إلى جانب الموارد والسلع الأخرى المصنعة مع وجود 24 متنافساً آخر تتبوأ الصدارة. فقد انتقل قطاع البناء إلى المراكز المتقدمة "برصيد ستة متنافسين"، الأمر يعكس الأهمية المتزايدة للبنية التحتية في الأسواق النامية. ويجسد المتنافسون 4 اتجاهات رئيسية:

1- ظهور المقاولين الصينيين: يواصل الصينيون بناء مكانة قوية لهم في السوق العالمية (3 من كل 5 شركات رائدة هي شركات صينية). وهذا بدوره يجعلهم متقدمين بفارق كبير عن نظرائهم من الاقتصادات السريعة التطور الأخرى.

2 - السعي للحصول على الموارد الطبيعية: هناك سعي حثيث يبديه المتنافسون العالميون للاستحواذ على الموارد الدولية. هناك دافعان وراء ذلك، هما الحاجة لتلبية الطلب المحلي (مثل الصين) والهيمنة على الأسواق ذات فرص النمو الكبيرة (مثل روسيا). أما عن الدعم القوي من جانب الحكومات المحلية فيتمثل أيضاً في أشكال عديدة، مثل التمويل والتفاوض والسياسة.

3 - نشوء التكتلات العالمية المتنوعة: هناك العديد من التكتلات العالمية الضخمة المتشكلة من مختلف بيئات الاقتصادات السريعة التطور. تمر تلك التكتلات بمراحل مختلفة في رحلتها نحو العولمة. استطاعت القليل من التكتلات بناء مكانة عالمية لها من خلال تأسيس شركات متعددة، غير أن معظمها اقتصر على واحدة أو اثنتين. تكمن الاختلافات في نهج الإدارة نحو العولمة.

4 - تأسيس العلامات التجارية الاستهلاكية العالمية: يحاول المتنافسون العالميون التحول من مجرد كونهم لاعبين مؤثرين في قطاع تصنيع القطع الأصلية، ليصبحوا بمنزلة علامات تجارية استهلاكية لها مكانة قوية في السوق. يعمل المتنافسون في قطاع المواد الغذائية على اكتساب العلامات التجارية الرائدة في جميع أنحاء العالم لتعزيز مكانتهم العالمية. يحاول المتنافسون من مصنعي المنتجات الاستهلاكية المعمرة تأسيس علامات تجارية عالمية.

المصدر: الاتحاد



لدولية

الاقتصاد الصيني ينهي 2010 بنمو قوي وتضخم مرتفع

صفحة 02

الصادرات العالمية تعود إلى مستويات ما قبل الأزمة

صفحة 02



الاقليمية

3 مليارات جنيه لإنشاء مدينة سكنية شرق القاهرة أكبر من مساحة واشنطن

صفحة 03

السعودية تتوقع نمواً بنسبة تزيد عن 4% في 2011

صفحة 03



الوطنية

0,55% معدل التضخم في دبي خلال 2010

صفحة 04

ستاندارد اندبورز توصي بالاستثمار في دبي

صفحة 04

المقال الأسبوعي

الدين العام المحلي: مفهومه وأدواته

صفحة 05



23 يناير 2011

الاقتصاد الصيني ينهي 2010 بنمو قوي وتضخم مرتفع

سجلت الصين نهاية مدوية لعام 2010 إذ تجاوز النمو التوقعات بينما تباطأ التضخم بأقل من المتوقع، وهي بيانات قد تدفع الحكومة لتغيير نهجها المترث وتشديد السياسة النقدية. وارتفعت أسعار المواد الغذائية - وهي المحرك الرئيسي للتضخم في الصين- خلال الأسابيع الأخيرة لتظهر أن بكين تواجه صعوبات في كبح ضغوط الأسعار، لكن بيانات مهمة أخرى لشهر ديسمبر 2010 مثل بيانات الإنتاج الصناعي والاستثمارات رسمت صورة لنمو مستقر وأشارت إلى أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم لا يعاني من نمو تضخمي بالرغم من القفزة المفاجئة في النمو. وقال المكتب الوطني للإحصاءات إن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ارتفع في الربع الأخير من 2010 إلى 9,8 بالمائة من 9,6 بالمائة في الربع الثالث متحديا التوقعات بتباطئه إلى 9,2 بالمائة. واعتبر المستثمرون سلسلة البيانات القوية مبررا لإجراءات التشديد، وزادت أسعار المستهلكين 4,6 بالمائة في ديسمبر مقارنة مع الشهر نفسه من 2009 متباطئة من أعلى مستوى في 28 شهرا البالغ 5,1 بالمائة المسجل في نوفمبر الماضي، لكنها ظلت أعلى من توقعات الاقتصاديين التي جاءت عند 4,4 بالمائة. وكانت الصين قد رفعت رسميا الاحتياطي الإلزامي للبنوك سبع مرات منذ بداية العام الماضي وبدأ سريان أحدث قرار بالزيادة. لكنها رفعت أسعار الفائدة مرتين فقط خلال نفس الفترة ويحذر بعض المحللين من أن هناك حاجة لخطوات أكثر فاعلية، ولا تزال الحكومة تبحث حجم القيود على الائتمان.

المصدر: رويترز

الدولار يعزز مكاسبه بعد صدور بيانات البطالة الأميركية

عزز الدولار مكاسبه أمام الين مسجلا أعلى مستوياته بعدما أظهرت بيانات انخفاض أكبر من المتوقع في عدد المتقدمين بطلبات الحصول على إعانة البطالة في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي. كما تراجع اليورو أمام الدولار بعد أن كبح ضعف الأسهم العالمية الإقبال على العملات عالية المخاطر مما دفع المستثمرين إلى جني الأرباح بعد صعود العملة الموحدة لأعلى مستوى في شهرين. وسجلت الطلبات الجديدة للحصول على إعانة بطالة في الولايات المتحدة انخفاضا أكبر من المتوقع الأسبوع الماضي، وأكبر تراجع لها منذ فبراير 2010 في بادرة طيبة لسوق العمل الأميركية. وقالت وزارة العمل الأميركية إن عدد المتقدمين بطلبات لأول مرة للحصول على الإعانة انخفض بشدة إلى 404 آلاف طلب من مستوى معدل بالخفض بلغ 441 ألفا في الأسبوع السابق. وهذا الانخفاض البالغ 37 ألف طلب، وكان المحللون قد توقعوا انخفاض عدد الطلبات إلى 420 ألفا. وقال مسئول في وزارة العمل إن الانخفاض الأكبر من المتوقع في عدد الطلبات يرجع جزئيا لعودة الطلبات لمستواها الطبيعي، بعدما سجلت قفزة كبيرة الأسبوع السابق وهو ما قد يكون راجعا لتراكم الطلبات أثناء موسم العطلات.

المصدر: رويترز

صندوق النقد الدولي يوافق على خط ائتمان جديد لبولندا بقيمة 30 مليارا

وافق صندوق النقد الدولي على منح خط ائتمان جديد بقيمة 30 مليار دولار لبولندا كضمان ضد المخاطر غير المباشرة الناجمة عن أزمة الديون في منطقة اليورو. ويزيد هذا الاتفاق عن خطي ائتمان سابقين تم منحهما لبولندا خلال عامي 2009 و 2010 وتبلغ قيمة كل منها نحو 20 مليار دولار. وقال صندوق النقد الدولي إن بولندا تعتبر هذه الأموال إجراء "وقائيا" ولا تعزز استخدامها. وحذر نائب رئيس صندوق النقد الدولي جون ليبسكي في بيان بشأن اقتصاد بولندا من أن "المخاطر السلبية الكبيرة لا تزال قائمة، وخاصة من إمكانية حدوث مزيد من التداعيات غير المباشرة للاضطرابات المالية في غيرها من أجزاء أوروبا". وقال ليبسكي إن اقتصاد بولندا لا يزال في "موقف قوي". ومع أن بولندا أبعد كثيرا من التعرض لأزمة ديون مقارنة بالعديد من الاقتصادات الأخرى في القارة، فإن المفوضية الأوروبية حذرت هذا الأسبوع من أن الحكومة لن تتمكن على الأرجح من تحقيق هدفها في خفض العجز في ميزانيتها إلى 3 بالمائة من الناتج الاقتصادي بحلول العام المقبل.

المصدر: واس

معهد سي.بي.بي: الصادرات العالمية تعود إلى مستويات ما قبل الأزمة

أظهرت بيانات معهد سي.بي.بي للبحوث أن الصادرات العالمية تجاوزت أخيرا مستويات ما قبل الأزمة المالية التي بدأت في عام 2008 وهو ما يعطي مؤشرا إضافيا على انتعاش الاقتصاد العالمي. وأحدثت أزمة الائتمان والركود الذي أعقبها أكبر تباطؤ في التجارة العالمية منذ الحرب العالمية الثانية. وبدأ حجم المبادلات التجارية يتعافي في أواسط 2009 ونما بقوة في 2010 حيث أعادت الشركات ملء مخزونها واستفادت من التعافي الاقتصادي. وأظهرت أحدث بيانات المعهد بشأن التجارة العالمية أن مؤشره لصادرات السلع العالمية الذي كان عند 100 نقطة في عام 2000 بلغ 164.1 نقطة في نوفمبر 2010 متجاوزا أعلى مستوى سابق له والذي كان عند 163.6 نقطة في إبريل نيسان 2008. ولم تعد الواردات العالمية إلى مستوياتها السابقة على الأزمة حتى الآن ولذلك لم تستعد التجارة العالمية الإجمالية ما خسرتة خلال الأزمة. ويجب أن يكون مجموع الواردات والصادرات العالمية هو نفس الرقم لكن الاختلافات الإحصائية في بعض البلدان تؤدي إلى تفاوت. وقال المعهد -الذي يستخدم البنك الدولي والمفوضية الأوروبية بياناته- إن متوسط الزيادة في أحجام التجارة العالمية في ثلاثة أشهر حتى نوفمبر بلغ واحدا في المائة ارتفاعا من 0.2 بالمائة في الأشهر الثلاثة حتى أكتوبر. وأضاف أن هذه الزيادة في المعدل هي الأولى منذ يناير 2010. وإذا استمر ذلك فإنه يشير إلى أن التجارة -ومعها الاقتصاد العالمي ككل- بدأت تنتعش مجددا. وتشير الأرقام الشهرية الأكثر تقبلا إلى أن حجم التجارة العالمية ارتفع 2.3 بالمائة في نوفمبر عنه في أكتوبر وذلك بعد نمو بنسبة واحد بالمائة في أكتوبر. ويعكس هذا إلى حد بعيد قفزة في التدفقات التجارية من وإلى الاقتصادات الناشئة التي زادت وارداتها بنسبة 5.1 بالمائة في ذلك الشهر بفضل النمو في آسيا.

المصدر: رويترز

23 يناير 2011

3 مليارات جنيه لإنشاء مدينة سكنية شرق القاهرة أكبر من مساحة واشنطن

بتكلفة مبدئية 3 مليارات جنيه من المقرر أن يتم إنشاء مدينة سكنية متكاملة شرق القاهرة تزيد مساحتها عن 45 مليون متر مربع، ما يجعلها أكبر من العاصمة الأمريكية واشنطن. ومن المنتظر أن يتم توقيع الاتفاق غداً بين الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء المصرية وتحالف بنوك مصر والاهلى المصري والاستثمار القومي وشركة المقاولون العرب. وينص الاتفاق على إعداد مخطط عام وإنشاء مدينة المستقبل السكنية الضخمة شرق القاهرة التي رصد لها نحو 3 مليارات جنيه، وفقاً لصحيفة "الأهرام" المصرية. وقال الدكتور أيمن الدسوقي رئيس الهيئة إن المدينة تقع قبالة "مدينتي" ومساحتها 45 مليون متر مربع وتزيد على مساحة العاصمة الأمريكية واشنطن. وتضم المدينة فنادق 5 نجوم وجامعات ومدارس ومبان تجارية وصحية وترفيهية وأندية رياضية.

المصدر: العربية نت

ارتفاع فائض ميزانية الكويت في 9 أشهر إلى 25.09 مليار دولار

أظهرت بيانات رسمية أن فائض ميزانية الكويت ارتفع إلى 7.03 مليار دينار (25.09 مليار دولار) في الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2010-2011 بفضل إيرادات نفطية أعلى من المتوقع وتراجع الإنفاق. وأظهرت بيانات على موقع وزارة المالية على الانترنت أن إيرادات الكويت رابع أكبر مصدر للنفط في العالم سجلت قفزة بنسبة 17 بالمائة لتصل إلى 15.13 مليار دينار في نهاية ديسمبر كانون الأول مقارنة بمستواها قبل عام. وتبدأ السنة المالية في الكويت في ابريل. وشكلت إيرادات النفط 93 بالمائة من إجمالي الإيرادات وبلغ الإنفاق في الأشهر التسعة الأولى 8.09 مليار دينار أي 46 بالمائة من النفقات المرصودة للسنة بأكملها. (الدولار يساوي 0.2802 دينار كويتي)

المصدر: رويترز

السعودية تتوقع نمواً بنسبة تزيد عن 4% في 2011

قال وزير المالية السعودي إن من المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد على أربعة في المائة هذا العام أي أكبر من العام الماضي في الوقت الذي ستظل فيه أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم تتوخى الحذر بشأن التضخم. وقال العساف إنه يتوقع أن يزيد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن أربعة في المائة هذا العام مضيفاً أنه يتوقع أيضاً تعافي النمو الائتماني في عام 2011. وقال إن هناك استمراراً للنمو الذي شوهد في السنوات الماضية. وقالت الحكومة في ديسمبر لدى كشف النقاب عن ثالث أكبر ميزانية لها على التوالي على أساس الإنفاق المزمع إن معدل النمو في أكبر اقتصاد عربي بلغ 3.8 في المائة في عام 2010. وأضاف العساف أن حدة التضخم تخف بعض الشيء لكن الدولة العضو في مجموعة العشرين ما زالت تتوخى الحذر. ومضى يقول على هامش افتتاح منتدى التنافسية الدولي في العاصمة السعودية إنه يتعين على السعودية أن تتوخى الحذر بشأن التضخم وإن بإمكانه أن يرى إن التضخم تخف حدته في النطاق الأدنى لكن يتعين توخي الحذر. وتراجع معدل التضخم السنوي إلى 5.4 في المائة في ديسمبر نزولاً من 5.8 في المائة في نوفمبر تشرين الثاني لكن اقتصاديين يقولون إن زيادة أسعار الغذاء العالمية ربما تزيد ضغوط الأسعار في المملكة الصحراوية التي تعتمد على الواردات. ومن أجل تجنب آثار الزيادة العالمية وخدمة سكانها الآخذين في التزايد مع قدوم المزيد من الأجانب قالت المملكة في وقت سابق من هذا الشهر أنها ستضاعف احتياطيها من القمح لما يكفي لمدة عام. وقال العساف إن السعودية ستواصل خطتها الاستثمارية الحكومية التي تبلغ قيمتها 400 مليار دولار وهي أكبر خطة لتحفيز على مستوى العالم نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2013 كما كان مقرراً لكنها ستراقب تراكم أي ضغوط تضخمية.

المصدر: رويترز

مصر تستعد لمنح امتيازات نفطية في 18 منطقة

قال وزير البترول المصري إن مصر تسعى إلى جذب 2.5 مليار دولار من الاستثمارات الجديدة في قطاع النفط من خلال خطة لمنح 18 امتيازاً نفطياً. وفي أغسطس قالت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية إن احتياطي البلاد المؤكدة من النفط والغاز ارتفعت إلى 18.3 مليار برميل من المكافئ النفطي في السنة المنتهية في يونيو حزيران 2010 وأن مصر تتوقع ارتفاع الاحتياطيات إلى 20 ملياراً في غضون العامين المقبلين. وذكر إن الوزارة تتطلع إلى تعزيز إنتاج النفط الخام والمكثفات إلى 720 ألف برميل يومياً وستسعى إلى حفر 350 بئراً نفطية جديدة. وأن وزارة البترول التي قالت إن احتياطيها مصر المؤكدة من النفط والمكثفات بلغت نحو 4.4 مليار برميل تتوقع أن يبلغ الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي والمنتجات النفطية 75 مليون طن في 2011-2012. وأضاف فهمي أن الوزارة تعتزم منح امتيازات جديدة في 18 موقعا في خليج السويس وسيناء والصحراء الغربية والشرقية.

المصدر: رويترز

23 يناير 2011

0,55% معدل التضخم في دبي خلال 2010

تراجع معدل التضخم في دبي إلى 0,55% خلال عام 2010 مقابل 4,03 خلال عام 2009 و10,77% خلال عام 2008، بحسب بيانات مركز دبي للإحصاء. وعزا المحلل الاقتصادي الدكتور أحمد البنا تراجع معدلات التضخم في دبي إلى انخفاض الأسعار بوجه عام والإيجارات على نحو الخصوص، لافتاً إلى أن أسعار الإيجارات تعد من أهم مجموعات الإنفاق المؤثرة في تحديد معدل التضخم خاصة أنها تستحوذ على جزء كبير من دخل الأسرة. وأوضح أن استمرار انخفاض معدلات التضخم في دبي خلال العامين 2009 و2010 كان متوقعاً حيث سجل التضخم مستويات قياسية تراوحت بين 10% و13% خلال الأعوام القليلة التي سبقت الأزمة المالية العالمية وهي المعدلات التي أُرهِقت في حينها ميزانية شريحة كبيرة من المستهلكين. وأكد البنا أن تراجع معدلات التضخم سيدعم جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية مما يؤهلها إلى مواصلة دورها كمركز إقليمي للاستثمارات الأجنبية والشركات العالمية. وقال إن شركات استثمارية أجنبية ستسعى خلال الفترة المقبلة إلى الاستفادة من انخفاض التكلفة التشغيلية لمشروعاتها في الإمارة فضلاً على استفادتها الكبيرة من توافر البنى التحتية المتطورة على صعيد الطرق والاتصالات والمطارات والموانئ وغيرها. وأكد أن القطاع السياحي والخدمي سيكون أكبر القطاعات الاقتصادية المستفيدة من تراجع معدلات التضخم في الدولة نظراً لانخفاض تكلفة السفر والإقامة والترفيه وهو الأمر الذي يفتح المجال لزيادة مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي. وتوقع البنا أن تصل معدلات التضخم في الدولة إلى نحو 3% خلال العام الحالي، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة استمرار وزارة الاقتصاد والجهات الحكومية المعنية بالقيام بدورها في مراقبة الأسواق ومنع الممارسات التجارية غير المشروعة بما يضمن التحكم في معدلات التضخم خاصة في ظل التوقعات بعودة النمو والانتعاش تدريجياً لمختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة. وتعتبر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك الركن الأساسي لبيان مؤشر التضخم، حيث تقيس التغيرات الدورية للمستوى العام لأسعار المستهلك خلال فترة زمنية محددة معدلات التضخم في الاقتصاد، كما تعكس القوة الشرائية للنقود في مختلف العمليات المالية والتي تشمل السلع والخدمات ويعتمد مركز دبي للإحصاء في عمليات قياس معدلات التضخم في الإمارة على اعتماد سنة أساس مرجعية تتمثل في عام 2007 الذي قام فيه المركز برصد أسعار السلع والخدمات مقرونة بمقدار إنفاق الأسر على تلك السلع لمدة عام كامل، من خلال تقسيم السلع والخدمات إلى اثني عشرة مجموعة. المصدر: الاتحاد

25,6 مليار دولار قيمة عقود لشركات كورية في الإمارات

حصلت الشركات الكورية خلال العام 2010 على عقود لعدة مشاريع في الإمارات تصل قيمتها الإجمالية إلى 25,6 مليار دولار، محققة زيادة قدرها 9,7 مليار دولار عن المشاريع عام 2009، التي بلغت 15,9 مليار دولار، بحسب سفير جمهورية كوريا الجنوبية لدى الدولة. وقال السفير إن هذه المشاريع تتضمن إنشاء محطات الطاقة النووية، والعديد من مشاريع البناء ومشاريع في قطاعات النفط والغاز كمشروع توسعة "مصفاة الرويس" بقيمة 9,7 مليار دولار. كما تشمل المشاريع تطوير "حقل شاه للغاز" ومشاريع في قطاع الصناعات البتروكيمياوية مثل مشروع "التوسعة بروج 3" الذي منحه شركة "بروج" ومشاريع تطوير البنية التحتية مثل تطوير ميناء خليفة مع شركة أبوظبي للموانئ والمشاريع المعمارية وتطوير مستشفى كليفلاند كلينك في جزيرة الصويرة. وأوضح أن الإمارات تعد أكبر سوق للصادرات الكورية في منطقة الشرق الأوسط حيث بلغت قيمة صادرات السلع الكورية إلى الإمارات التي تتضمن السفن والسيارات والأجهزة الكهربائية والأنسجة والهيكل الحديدية 5 مليارات دولار عام 2009 و4,7 مليار دولار عام 2010. وبلغت قيمة الصادرات الإماراتية إلى كوريا، التي تتضمن النفط والبتروكيمياويات والألومنيوم وغيرها 9,3 مليار دولار عام 2009 و11 مليار دولار عام 2010. المصدر: وام

ستاندارد اندبورز توصي بالاستثمار في دبي

أوصت مؤسسة ستاندارد اند بورز بالاستثمار في دبي وأسواق المنطقة حيث أعرب مدير صناديق استثمارية عن رأيهم بأن إعادة هيكلة مؤسسة دبي العالمية في سبتمبر العام الماضي يفتح الطريق أمام تحفيز النمو المستقبلي. ونقلت ستاندارد اند بورز العالمية لخدمة المستثمرين عن خبراء شعورهم الإيجابي بشأن دبي والاستثمار في أسواقها المالية. وقالت ستاندارد اند بورز إن مديري الصناديق يعتقدون أن الشركات في دبي سوف تعتمد في نموها المستقبلي على أساسياتها القوية. وأضافت إن جميع مديري الصناديق الذين تم استطلاع آرائهم اتفقوا على جدوى الاستثمار في المنطقة، وذكروا أمثلة مثل السعودية، الدولة الوحيدة في المنطقة ذات الكثافة السكانية المرتفعة ذات الموارد القوية والخيارات المفتوحة من حيث تنوع أسهم الشركات التي يمكن الاستثمار بشرائها حالياً. وذكر مدير صناديق أيضاً قطر وعمان والبحرين على أن أسواقها جذابة للاستثمار في الوقت الحالي. من جهة ثانية توقع غولدمان ساكس أن تأتي نتائج الربع الرابع للمصارف المحلية ببعض المفاجآت الإيجابية. وقال إن خفض الدين لا يزال هو المنحى السائد لدى المصارف. وتوقع المصرف أن يتجاوز نمو الودائع نمو القروض خلال هذه الفترة؛ لافتاً إلى أنه اعتباراً من نوفمبر تقلص معدل القروض إلى الودائع من 116% إلى 114,5%. وأشار بشكل خاص إلى احتمال إن يستفيد أن كلا من بنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول وبنك الاتحاد الوطني من حجم ودائع يفوق المعدل ما يؤدي إلى ازدياد نمو الأصول وصافي هامش الفوائد.

المصدر: البيان



23 يناير 2011

الدين العام المحلي : مفهومه وأدواته

1- مفهوم الدين العام المحلي Domestic Public Debt :

يقصد بالدين العام المحلي تلك الأعباء المالية التي تلتزم بها الحكومة قبل وحدات اقتصادية وطنية تعمل في السوق المحلية ، ونعنى بالحكومة هنا الحكومة المركزية والوحدات المحلية والهيئات الاقتصادية والخدمية ، وغالباً ما يتكون الدين العام المحلي نتيجة اقتراض الحكومة من السوق المحلية وبالعملة الوطنية وفقاً للتشريع الوطني ، لذا نجد أن الدولة هي التي تفرض الشروط التي ترغب فيها ، ولا تخضع للمؤثرات الخارجية عند إصدار هذه القروض . ويمكن التمييز بين نوعين من القروض المحلية حسب طبيعة الوحدات الاقتصادية الدائنة ، الاقتراض الحقيقي ، والاقتراض الظاهري .

أ - **الاقتراض الحقيقي** هو اقتراض الحكومة من الأفراد والشركات والمؤسسات غير المصرفية ، مثل (شركات التأمين وبنوك الادخار) حيث يسلمون جزءاً من قوتهم الشرائية التي يمتلكونها حالياً إلى الحكومة نظير التزام الحكومة بدفع تيار من الدخل في صورة فوائد في السنوات القادمة ورد أصل القرض عند حلول أجل السداد .

ب - **الاقتراض الظاهري** هو اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي (البنوك التجارية أو البنك المركزي) وفي هذه الحالة يقوم الجهاز المصرفي بخلق قوة شرائية جديدة لم تكن موجودة من قبل وتحويلها للحكومة بدون أن يترتب عليها أي استقطاع من الدخل والثروات الحالية لوحدات المجتمع . ومن الطبيعي أن يترتب على خلق هذه القوة الشرائية زيادة كمية النقود ليس فقط بقيمة أصل القرض بل بمضاعفات تتوقف على قواعد النظام المصرفي في الدولة المقترضة . ويسمى الاقتراض من الجهاز المصرفي بالقرض الظاهري أو الصوري لتوافر عقد القرض ولكنه قرض زائف لأنه لا يعدو في جوهره عن عملية مقنعة لزيادة كمية النقود .

والدين العام المحلي في أي لحظة زمنية يتكون من هذين النوعين من الاقتراض . وتصدر الدولة مقابل هذه القروض سندات تسمى سندات الدين العام ، لذا فإن مجموع ما تم إصداره من سندات دين على الحكومة خلال الزمن مطروحاً منه ما تم سداه يسمى الدين العام Public debt . ويختلف الدين العام المحلي عن الضريبة كمصدر من مصادر الإيرادات العامة ، حيث أن الضريبة مشاركة إجبارية من أفراد المجتمع ، أما الدين العام المحلي فهو في الأصل اختياري تتسلم الدولة بمقتضاه مبالغ نقدية من الوحدات الاقتصادية الوطنية بموجب عقد تلتزم بموجبه بالوفاء بأصل الدين والمزايا التي يتضمنها العقد ، فضلاً عن أن حصيلة الضرائب نهائية لا تلتزم الدولة بردها في حين أن حصيلة الدين العام المحلي تعتبر مؤقتة ، حيث تلتزم الدولة بسداد أصل الدين والمزايا التي يتضمنها العقد ، وهناك فرق آخر بين الضريبة والدين العام المحلي يكمن في طبيعة الموارد المقطعة من الوحدات الاقتصادية ، فالضرائب تصيب أموال المكلفين بأشكال مختلفة ، ومن ثم فهي تؤدي إلى تخفيض إجباري في دخول أفراد المجتمع وثرواتهم ، وبالتالي فإن الضرائب تخفض مستوى معيشتهم ، أما الدين العام المحلي ، فإن ما يقدمه الأفراد من موارد مقابل سندات الدين العام هو ما يزيد من أموالهم على حاجاتهم الأساسية ، أي من مدخراتهم . إلا أن هناك قدر من التشابه بين الضرائب والدين العام المحلي ، حيث أن كلاً منهما يعتبر مصدراً من مصادر الإيرادات العامة التي تمول النفقات العامة ، وكلاهما يكونان في الغالب على شكل تدفقات نقدية ، وكذلك فإن كليهما لا يتم من قبل الحكومة إلا بعد موافقة السلطات التشريعية على تلك الإجراءات ، أي أنه لا بد من صدور قانون يسمح للحكومة باستخدام كل من الضرائب والدين العام ، فضلاً عن ذلك فإن الضرائب والدين العام يعتبران أدوات مالية تستخدمان للتأثير على المتغيرات الاقتصادية (النقدية والمالية) بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للدولة .

ويختلف مفهوم الدين العام المحلي عن مفهوم الدين العام الخاص وهو الذي يعقد بين الوحدات الاقتصادية الخاصة ، بعدة أوجه ، وإن استقلال الشخصية القانونية لكل من الدائن والمدين ، يمكن الدائن في حال الدين الخاص من القيام بإدعاء قانوني ضد أصول الشخص المدين عند امتناعه عن سداد الدين ، وبالتالي يتعرض المدين لخطر الإفلاس ، أما في حالة الدين العام المحلي ، فإن الوحدات الاقتصادية المحلية تقرض الحكومة التي تمثل المجتمع كله ، ويكون سداد مثل هذا الدين عن طريق فرض ضرائب على الوحدات الاقتصادية الموجودة في المجتمع ، وبالتالي يكون الدائنون هم المدينين ، أي أن الوحدات الاقتصادية في المجتمع تقرض نفسها ، لذا فإنه لا مجال لخطر الإفلاس في حالة الدين العام المحلي ، أما في حالة الدين العام الخارجي فإنه قد يتضمن خطر إفلاس الدولة ، لأن الدائنين أجانب ، فضلاً عن ذلك فإن الدين العام المحلي له آثار اقتصادية واجتماعية تشمل كافة جوانب الحياة الاقتصادية وأهمها تأثيراته على السوقين النقدية والمالية ، في حين أن الدين الخاص تقتصر آثاره على الوحدات الاقتصادية التي تتعامل به بصورة رئيسية .

إلا أن هناك قدر من التشابه بين الدين العام والخاص ، حيث أن الاقتراض يشكل وسيلة مقبولة لزيادة الإيرادات لكل من الوحدات الاقتصادية الخاصة والحكومات ، وذلك من أجل ضمان مزيد من القوة الشرائية دون أن يكون هناك تكلفة حالية ، لذا فإنه في حالة التمويل بالاقتراض يكون هناك تأجيل لتكاليف الإنفاق إلى فترات مقبلة ، كما يلاحظ أن الرغبة في الاقتراض ، سواء كان للحكومات أو الوحدات الاقتصادية ، تعتمد على الإنتاجية المتوقعة للإنفاق الممول بالقروض ، وعلى كيفية توزيع الإيرادات خلال الزمن في المستقبل .



23 يناير 2011

2- أدوات الدين العام المحلي :

سبق أن ذكرنا أن الدين العام المحلي يتكون بصفة رئيسية من خلال حصول الحكومة على قروض من السوق المحلية ، ويمكن تصنيف أدوات الدين العام المحلي على حسب طول فترة السداد لسندات الدين التي تصدرها الحكومة وهذه تأخذ عدة أشكال أهمها :

1-2 : سندات الدين الحكومية Government Debt Bonds :

تعتبر سندات الدين الحكومية من القروض العامة طويلة الأجل ، ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين لهذه السندات :

النوع الأول : سندات الادخار وهي سندات اسمية يكتب فيها أفراد المجتمع مباشرة ، ويوضع في هذه السندات اسم صاحبها ، وتقوم الحكومة بعمل سجل خاص لهذه السندات تدون فيه جميع المعلومات الخاصة بالكي هذه السندات ، حيث لا تنتقل ملكية هذه السندات عن طريق بيعها في سوق الأوراق المالية ، ولا تدفع فوائد السندات إلا لأصحابها أو من ينوب عنهم قانونياً . وإذا رغب الفرد في تحويل هذه السندات على نقود قبل انتهاء فترة السداد ، فإنه يكون لدى الحكومة جدول خصم تحدد فيها قيمة السندات ، وبالتالي تكون هذه السندات بديلاً قريباً للنقود . ويمكن أن يتعرض أصحاب هذه السندات إلى خسائر رأسمالية حقيقية ، إذا ما ساد الاقتصاد موجه من ارتفاع الأسعار ، نظراً لأن قيمة السندات النقدية تكون ثابتة ولا تتأثر بمستويات الأسعار .

النوع الثاني : السندات الحكومية طويلة الأجل وتكون في الغالب سندات لحاملها أي لا يذكر فيها اسم مالكيها ، ويعتبر حائز السند هو مالكيه ، وهو الذي يحصل على فوائده ، ويكتتب في هذه السندات الأفراد والمؤسسات ، فهي أكثر أهمية للاقتصاد من سندات الادخار ، حيث تتميز بسهولة تداولها وقلة تعقيدها ، ويستطيع حامل هذه السندات أن يحولها إلى نقود في أي وقت يشاء عن طريق بيعها في سوق الأوراق المالية ، ولا تقبل الحكومة رد قيمة السندات قبل ميعاد استحقاقها ، كما لا تضمن قيمة هذه السندات في السوق ، إذ يمكن أن يتعرض صاحب السند إلى خسارة إذ أراد تحويل هذه السندات إلى نقود قبل ميعاد استحقاقها ، وخاصة في الفترات التي ترتفع فيها أسعار الفائدة ومستويات الأسعار ، وبالتالي فإن هذه السندات تعتبر أقل سيولة من سندات الادخار .

2-2 : سندات الخزنة العامة Treasury notes :

تعتبر سندات الخزنة العامة من القروض متوسطة الأجل ، وغالباً ما تتراوح فترة سدادها ما بين سنة وخمس سنوات ، وهي في الغالب تكون سندات لحاملها ، حيث يمكن تداولها في سوق الأوراق المالية ، وعادة ما تكون أسعار الفائدة على هذه السندات أقل من أسعار الفائدة على سندات الدين طويل الأجل ، هذا ويمكن للحكومة أن تجعل طول فترة السداد والمزايا الممنوحة لهذه السندات متباينة بما يتناسب مع حاجات ورغبات المستثمرين المختلفة سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات وبما يتفق مع حالة السيولة المحلية في الدولة .

3-2 : أذونات الخزنة العامة Treasury Bills :

تعتبر أذونات الخزنة الشكل الرئيسي للقروض قصيرة الأجل ، حيث تتراوح طول فترة السداد لهذه الأذونات ما بين 80 - 90 يوماً ، وغالباً ما تلجأ الحكومة إلى هذا النوع من الاقتراض من أجل تغطية العجز المؤقت أو الموسمي في إيرادات الخزنة ، الذي قد يرجع في بعض الحالات إلى عدم التوافق الزمني بين تدفقات الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال السنة المالية وغالباً ما تباع هذه الأذونات مع الخصم على أساس معدل عائد محدد ، أي أنه إذا كانت القيمة الاسمية لأذن الخزنة تساوي 1000 درهم ومعدل العائد يساوي 10 % من القيمة الاسمية ، فإن المشتري يدفع 900 درهم عند الاكتتاب ، وعند انتهاء فترة السداد يتسلم صاحب هذا الإذن مبلغ القيمة الاسمية وهو 1000 درهم . وتعتبر هذه الأذونات بديلاً قريباً للنقود متى توافرت إمكانية تحويلها إلى سيولة نقدية سريعة ، وبدون خسائر . وغالباً ما يكتب في مثل هذه القروض المؤسسات المالية مثل البنوك التي تمتلك أرصدة نقدية فائضة عن حاجتها لفترة قصيرة من الزمن . وتكون أسعار الفائدة على مثل هذه القروض منخفضة . إلا أن ذلك لا يمنع أن يختلف سعر الفائدة الحقيقي عن سعر الفائدة الاسمي والمثبت على الإذن ، وذلك نتيجة ظروف العرض والطلب في الأسواق المالية ، وخاصة إذا قامت الخزنة العامة بعرض كمية كبيرة من هذه الأذونات ، مما يؤدي على خفض قيمتها ، وبالتالي يرتفع سعر الفائدة الحقيقي بأعلى من سعر الفائدة الاسمي ، وذلك لوجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وقيمة الأصل . تمثل هذه الأشكال من السندات أهم أدوات الدين العام المحلي التي تطرحها الحكومات في الأسواق النقدية والمالية ، وتشكل هيكل الدين العام المحلي .